المقاولاتية الفلاحية كآلية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر-دراسة تحليلية-

Agricultural entrepreneurship as a mechanism that contributes to achieving food security in Algeria -An analytical study-

محمد فرحي

Mohammed farhi

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، m.farhi@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام : 2024.02.15 تاريخ القبول : 2024.04.25 تاريخ النشر : 2024.07.06

مستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية قطاع الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر ، مع عرض أهم المبررات التي تدعو إلى ذلك، وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض ما أتيح من الدراسات ذات الصلة عبر المسح المكتبي، وتحليلها وفق الحاجة من فحواها، لنصل إلى عدة نتائج منها رغم وجود موارد طبيعية وآليات دعم وتحفيز تقدم من الجهات الوصية للرفع من الكفاءة الفلاحية إلا ان النتائج المحققة دون المطلوب، الأمر الذي يستدعي عون اقتصادي ممثل في المقاولاتية الفلاحية تعتمد على مقاول فلاحي يحول الفرصة انطلاقا من الابتكار الفلاحي إلى مشروع مقاولاتي يحقق التنويع في المخرجات الفلاحية والصناعات الغذائية، ومن ثم التنويع في مصادر الدخل والأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية؛ الفلاحة؛ المقاولاتية الفلاحية؛ الأمن الغذائي..

تصنيف JEL : Q1؛ O130؛ L260.

Abstract: This study aims to demonstrate the importance of the agricultural sector in achieving food security in Algeria, in addition of exposing the most important motives leading to this, using the descriptive analytical method to present the relevant studies available through the available literature, and analyze them according to the need from their meaning, to get many results amongst: Despite the presence of natural resources, support and incentive mechanisms provided by the tutoring authorities to increase agricultural efficiency, the results achieved are below what is intended, which requires economic agent represented in agricultural entrepreneurship relaying on an agricultural entrepreneur that transforms the opportunity based on agricultural innovation into an entrepreneurial project that achieves diversification in agricultural outputs and food industries, and accordingly diversification in sources of income and food security.

Keywords : Entrepreneurship; Agriculture; Agricultural Entrepreneurship; Food Security.

JEL Classification Codes:Q1 ; O130 ; L260

المؤلف المرسل :محمد فرحي، farhi20@gmail.com

1. مقدمة

تعتبر الفلاحة سند هام وخيار استراتيجي لا غنى عنه في تحقيق التنمية والأمن الغذائي، كما تعتبر الفكرة الناجمة عن البحث والتطوير، الابتكار والابداع، ثمرة تنشأ من خلالها المؤسسات التي تحقق أداءا تسويقيا جيدا، يجعلها تستمر لدورات عدة، الأمر الذي يدفع بنا إلى البحث عن تلك التوليفات التي تربط بين الفرص الموجودة في السوق الناجمة عن تلك الحاجات والرغبات المعبر عنها وغير معبر عنها فيه، وبين تلك الأفكار الإبداعية في مجال الفلاحة على اختلاف تشعباتها التي تلبي تلك الحاجات وأخرى تتعلق بالتنويع في المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك النهائي، الصناعي ومصادر الدخل.

على إثر ما قدم يمكن طرح الإشكالية التالية : **ما هي أهم المبررات التي تجعل من المقاولاتية الفلاحية آلية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟، وكيف يمكن المرور إلى هذا العون الاقتصادي المهم؟**

كإجابة أولية عن تلك الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية: يمكن أن تساهم المقاولاتية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي عبر الأفكار الإبداعية والإبتكارية ذات الصلة بالفلاحة والصناعات التحويلية الغذائية، المنبثقة من حاضنات الأعمال وغيرها من الآليات كآليات الدعم والتحفيز، وأخرى في شكل مؤسسات ناشئة وغيرها.

يمكن تقديم اهم أهداف هذه الدراسة في الآتي:

- التطرق إلى المفاهيم ذات الصلة بالمقاولاتية،والمقاولاتية الفلاحية، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- محاولة التطرق إلى أهم المبررات التي تجعل من خلالها المقاولاتية الفلاحية آلية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؛
- محاولة توضيح أهم السبل المؤدية إلى إنشاء المقاولاتية الفلاحية في ظل ما هو متاح من موارد طبيعية، آليات الدعم، التمويل، المرافقة والتحفيز بالجزائر.

تستمد الدراسة أهميتها من المكانة التي حظيت بها الفلاحة على اختلاف أنواعها وشعبها في الوسط الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي من جهة، والمقاولاتية في ذات المجال من جهة أخرى، بغية تحقيق الأمن الغذائي والتنويع في مخرجات الفلاحة.

ومن أجل الوقوف على حيثيات الدراسة، وتبيان مضمونها النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استجماع المعلومات عبر ما هو وارد في الكتب، وغيرها من المصادر النظرية الثانوية ذات الصلة بموضوع الدراسة، قصد وصفها وتحليلها وفق الحاجة من فحواها.

قسمت دراستنا هذه شكلا إلى محورين، الأول متعلق بالأدبيات النظرية الخاصة بكل منالفلاحة والمقاولاتية الفلاحية، بالإضافة إلى الأمن الغذائي، وكل ماله صلة بهذا الشأن، أما المحور الثاني فقد خصص لعرض أهم قيم الإنتاج الفلاحي بالجزائر، بمعيةأهم الآليات التي من الممكن أن تساهم من خلالها في تجسيد المقاولاتية الفلاحية التي لها دور في تحقيق الأمن الغذائي.

1.1 الدراسات السابقة

1.1.1 دراسة(chine & balouli, 2017)حول: **«Agricultural Entrepreneurship in Algeria Prospective structural Analysis Using MICMAC Method »**تم التطرق عبرها إلى تلك المتغيرات المهمة التي تؤثر في تطور المقاولاتية الفلاحية بالجزائر، ذلك بالاعتماد على طريقة "ميكماك"، لتتوصل الدراسة بعد عمليات التحليل إلى تلك المتغيرات الهامة والتي تتمثل في تصدير المواد الطاقوية، ومتغير النمو الاقتصادي، بمعية بيئة الأعمال، واليد العاملة المؤهلة، ومتغير التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تهيئة الإقليم، والعمل على تحفيز ودعم المقاول في الفلاحي، كما يمكن إضافة متغيرات أخرى مثل تصدير المنتجات الفلاحية من خلال تنظيم الأسواق وإقامة شراكات في ذات المجال. توافقت هذه الدراسة مع دراستنا من خلال تبيان أهمية المقاولاتية الفلاحية في تحقيق التنويع الفلاحي، الأمر الذي دفع بالدراسة إلى تحديد أهم معالم المتغيرات التي تساهم في صناعة

هذا العون الاقتصادي المهم ألا وهوالمقاولاتية الفلاحية، إلا أن هذه الدراسة اعتمدت على أسلوب "ميكماك" لتحديد تلك المتغيرات، في حين اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات، بالإضافة إلى تبيان أهم الآليات التي قد تساهم في صناعة المقاول والمقاولاتية الفلاحية.

2.1.1دراسة(خوازم و خضير، 2018)حول: **"المقاولاتية الفلاحية كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد بالجزائر حالة: وادي سوف نموذجا"**، والتي دارت أحداثها حول أخذ المقاولاتية الفلاحية كأحد الخيارات المعتمد عليها استراتيجيا في تحقيق التنويع الاقتصادي ومصدر هام للقوة العاملة والأمن الغذائي بالجزائر ناهيك عن إيجابيات أخرى اقتصادية، اجتماعية وبيئية، الأمر جعل الدولة تهتم بقطاع الفلاحة وتعمل على تطويره عبر سياسات الدعم والتحفيز المختلفة. لتتوافق بذلك هذه الدراسة ودراستنا من حيث مفهوم المقاولاتية الفلاحية والتنويه بأهميتها في تحقيق أهداف التنمية على اختلاف مداخلها، عبر منافذ التنويع في مخرجاتها، إلا أن دراستنا كانت شاملة من حيث المعطيات مقارنة بهذه الدراسة التي اكتفت بوادي سوف فقط، كما أردنا تقديم خيارات أخرى يمكن الاعتماد عليها في إنشاء المقاولاتية الفلاحية، يمكن من خلالها تحقيق التنويع الفلاحي ومن ثم الامن الغذائي.

3.1.1دراسة(lefilef & mostefaoui, 2023)، **حول: «Harvesting the benefits: how agripreneurial leadership drives innovation for sustainable Rural development in Europe-A case study»**، التي أراد من خلالها الباحثين إبراز أهمية المقاولاتية الفلاحية انطلاقا من استخدام المؤشرات المعتمدة في مشروع « ESOF »، التي تدرس العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تشجع أو تحد من تطوير مهارات المزارعين في مجال المقاولاتية الفلاحية، فتلك الأهمية مقرونة بالابتكار الفلاحي الذي يعتبر معيار أساسي على مستواها، انطلاقا من انخراط المقاول الفلاحي في الأعمال التجارية وغيرها بشكل استباقي وديناميكي قصد اكتساب مهارات جديدة. تماثلت هذه الدراسة ودراستنا من حيث التطرق إلى أهمية المقاولاتية الفلاحية من خلال اعتماد المقاول الفلاحي على الابداع والابتكار الفلاحي، إلا أن دراستنا ركزت مكانيا على الجزائر بينما الدراسة هذه أخذت التجربة الأوروبية وفقا لمشروع «ESOF»، كما ركزت دراستنا على أهمية المقاولاتية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي.

4.1.1 دراسة (بلهتهات ، 2024)، حول: **"الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية"**، التي بينت أهمية نموذج الزراعة الذكية كطريقة جديدة يراد من خلالها تأمين الغذاء على مستوى البلدان العربية بشكل مستدام، لكن المتوصل إليه من خلال الدراسة حسب الباحثة أن تلك البلدان لازالت لديها فجوات غذائية وجب تغطيتها من خلال تلك المقومات التي تكتسبها بمعية تطبيق التكنولوجيات الحديثة في مجال الزراعة على شاكلة الزراعة الذكية قصد تحقيق الأمن الغذائي بها. هذه الدراسة تتوافق ودراستنا من حيث التعرض إلى أهمية تحقيق الأمن الغذائي باستخدام التكنولوجيا التقنية والتنظيمية في مجال الفلاحة، كما استخدمت مثل دراستنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات، إلا أن دراستنا ركزت على المقاولاتية الفلاحية انطلاقا من صناعة المقاول الفلاحي الذي يعتمد على الابتكار الفلاحي من المدخلات إلى المخرجات بغية تحقيق الأمن الغذائي، كما أن تلك الدراسة ركزت ميدانيا على دول عربية بينما نحن ركزنا على الجزائر.

2. الأدبيات النظرية للمقاولاتية الفلاحية والأمن الغذائي

سنحاول من خلال الآتي تقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من المقاولاتية الفلاحية والأمن الغذائي.

1.2 الأدبيات النظرية للمقاولاتية الفلاحية

قبل المرور على مفهوم المقاولاتية الفلاحية، وجب علينا تقديم مفهوم خاص بالمقاولاتية، والتي تعتبر كـ: "سلوك يسلكه الأفراد يتوج بإنشاء مؤسسة بعد مرور بعدة مراحل من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها ومواجهة المخاطر بغرض خلق الثروة".

(بوعافية، 2022، صفحة 05)، كما عرفت أيضا بأنها: الفعل الذي يقوم به المقاول وينفذه في سياقات وأشكال وأنماط مختلفة ومتنوعة، إما من خلال إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن تكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها من خلال تطوير أنشطتها أو طريقة تسييرها وإدارتها أو استيعاب مؤسسة تواجه مخاطر وصعوبات".(بوثلجة، 2017، صفحة 339).

على إثر التعريفين يمكن القول بأن المقاولاتية مبنية على شخص المقاول الذي يمتلك مهارات ومكتسبات، وفرص يمكن اقتناصها تحول إلى فكرة إبداعية وابتكارية واقعية، استباقية، ضمن شروط بيئية تمتاز بحالة عدم التأكد، ليواجه في ظلها مخاطرة قد تؤول به إلى فشل فكرته أو نجاح يمكنه من تحقيق أهدافه الخاصة وأهداف مجتمعه، في حدود إمكانات عوائده.

لتنبثق من المقاولاتية مميزات تتمثل في:(بوزيان الرحماني، 2022، الصفحات 4-5)

الابتكار والابداع إذ تعتمد المقاولاتية في نجاحها على أفكار جديدة متجددة وقابلة للتجديد، ضمن المنتج الأخير او سبل إنتاجه، أو طريقة توزيعه، مع ميزة أخرى لها صلة بقابلية التوسع إذ تحتاج المقاولاتية دوما إلى التجديد، قصد النمو الأفقي والعمودي، محليا ولما لا دوليا، بالإضافة إلى أنها تحمل أهداف استراتيجية: لا يمكن اقتصار المؤسسة ذات الطابع المقاولاتي على المشاريع الصغيرة، إذ لابد من أهداف طويلة الأمد في شقها الاستراتيجي قصد تحقيق النمو والاستمرارية عبر عملية البحث والتطوير المنتجة للأفكار الإبداعية الابتكارية التي من خلالها يتم التميز والاستباقية في السوق.

وقبل التطرق إلى مفهوم المقاولاتية الفلاحية لابد من التعريج على مفهوم الفلاحة التي عرفت بانها:"تضم جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو الإنتاج الحيواني والنباتي وذلك بقصد توفيرها للإنسان"(يحياوي، 2022، صفحة 490).

يمكن تعريف المقاولاتية الفلاحية على أنها: "مزيج من الفلاحة والأعمال، هذا المزيج يشجع المقاولين الفلاحين الذين يبتكرون ويعرفون الأسواق ويلبون الاحتياجات من خلال تطوير طرق مختلفة للقيام بالأشياء".(عمار، 2021، صفحة 05).

ليبين هذا التعريف أن المقاولاتية لابد ان تتوفر على شخص المقاول الفلاحي، يبتكر في مجال تخصصه، بغية اقتناص فرص تتواجد ببيئة الأعمال الفلاحية، ليكون لها منتجات متنوعة تلبي بها احتياجات المستهلك (محلي/دولي) النهائي والصناعي، والمساهمة في التنويع من المخرجات الفلاحية، ومن ثم تحقيق نسب عالية من الأمن الغذائي.

ليطفو إلى السطح مفهوم أخر له صلة بالمقاول الفلاحي الذي يعتبر "المحور الذي يرتكز عليه نشاط المستثمرة الفلاحية ولتحقيق نجاح المقاولة الفلاحية كان من الضروري امتلاكه لقدرات معينة لإنجاز مهامه التي تدخل في إطار مزاولة نشاطه في ميدان تخصصه للوصول إلى الأهداف المسطرة" (بن شني و لول، 2021، صفحة 239)

ومن أجل عملية تدويل المنتج الفلاحي والبحث عن أسواق جديدة لتحصيل إيرادات إضافية من منطلق "المقاولاتية الدولية" التي تقوم على اقتناص الفرص خارج الحدود المحلية، التي يراعي فيها طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها حين حركية وانسياب المنتجات نحو المستهلك الدولي.(محمد العلي و صالح النجار، 2019، صفحة 61).

2.2 الأدبيات النظرية للأمن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي بأنه:" قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على أهم السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان في كل الأوقات (الحرجة، العادية، الطارئة، والاستثنائية) من خلال مجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية، والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، ورفع كفاءة الاستخدام لهذه الموارد لأجل إشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق تواجدهم".(بكدي، 2013، صفحة 66)، يتضح عبر التعريف بأن الأمن الغذائي هو توفير الغذاء النباتي والحيواني من قبل الدولة لصالح المواطن بشكل مستمر، وفق أسعار وجودة غذاء مناسبة لقدرتهم

الشرائية، عبر الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من عناصر الإنتاج محلية دون الخارجية بنسب عالية، وفق برامج وسياسات تتوجه إلى زيادة مقدار الإنتاجية بالجودة والتكلفة المادية والزمنية المناسبة، وما يرافقها أيضا من الاستهلاك الأمثل لتلك المخرجات الفلاحية نباتية كانت أو حيوانية موجهة للاستهلاك النهائي أو الصناعي.

لينجر على إثر هذا التعريف عدة ركائز تتعلق بالأمن الغذائي في الآتي:(جناد، 2023، الصفحات 431-432) أهمية وفرة الغذاء إذ تعتبر وفرة الغذاء ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي محليا أو دوليا، مع إمكانية الحصول على الغذاء إذ يعد هذا الأخير ركيزة مهمة في تحصيل الغذاء وجعله متاح للمواطن بالكمية، النوعية، الزمن والأسعار المناسبة، كما يجب توفير الغذاء بشكل مستقر إذ يرتبط الأمن الغذائي باستقرار وفرته سواء في الأوقات العادية أو غير العادية، الذي يمتثل إلى استخدام الغذاء الصحي لصالح المواطن إذ يجب أن يمتاز الغذاء بالسلامة من حيث تركيبته الكيميائية، طريقة إنتاجه وخلوه من الآثار أثناء تخزينه ونقله، بالإضافة إلى النظر في سلوك الفاعل (المستهلك) أو نمط التغذية الذي يحدد على إثرها سقف الحاجة من تلك المنتجات الغذائية، مع طبيعتها وحقيقتها الموافقة لطبيعة المجتمع وعاداته، الذي يمكن الديمومة في توفير الغذاء سواء تعلق الأمر بالأجيال الحالية وكذا المستقبلية، إذ تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي.

3. مساهمة المقاولاتية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي

سنحاول من خلال هذا المحور التعرض إلى أهم المبررات التي أدت إلى الاهتمام بالفلاحة بنوعيها، الإنتاج النباتي والحيواني، وكذا آلية المقاولاتية الفلاحية التي تعتبر كعون اقتصادي يساهم في توفير المنتجات الفلاحية الموجهة للاستهلاك النهائي أو الصناعي.

1.3. قيم الإنتاج النباتي والحيواني بالجزائر خلال الفترة 2015-2019

سنحاول في الآتي تبيان قيم الإنتاج النباتي والحيواني المحلي من خلال:

الجدول 01. قيم الإنتاج النباتي خلال الفترة 2015-2019 (الوحدة القنطار)

الإنتاج/الموسم	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
الحبوب	34 449 184	34 778 580	60 659 430	56 332 856
البقول الجافة	773 105	1 072 139	1 376 378	1 362 293
زراعة في السباخ	130 811 402	130 189 660	136 570 863	146 700 413
زراعات صناعية	12 801 798	12 554 567	15 872 668	17 178 179
الكلأ الاصطناعي	18 823 487	14 196 573	17 654 123	17 979 420
الكلأ الطبيعي	7 920 190	5 674 803	8 518 737	8 970 997
زراعات الكروم	5932604	5 000 922	4 413 238	5199498
الحمضيات	12 031 973	13 442 745	14 774 263	15 834 931
الزيتون	6 964 315	6 844 606	8 607 844	8 687 541
التمور	10 295 957	10 585 587	10 947 000	11 360 249
التين	1 203 474	1 286 841	1 092 136	1 140 917
زراعات فواكه (نواة/حبوب)	15 339 145	15 171 437	14 801 366	16 460 532

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 1962-2020، الصفحات 181-182)

يتبين لنا عبر الجدول أعلاه رقم (01) أن هناك تنوع في الإنتاج النباتي الذي لا يمكن حصره في ذات الجدول الموجه للاستهلاك الإنساني أو الحيواني، بمعية ما هو موجه للاستهلاك الصناعي، الذي عرف خلال هذه الفترة حالة إنتاج متذبذبة بين الزيادة والنقصان بشكل متقارب، ذلك نتيجة الإمكانات الطبيعية، وتلك المخططات والجهود من الجهات الوصية خاصة ما تعلق

بالفلاحة والصناعات التحويلية الغذائية على اختلاف توجهاتها الاستهلاكية والصناعية، الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل مستدام، إلا ان تلك النتائج تبقى ضئيلة في ظل تواجد تزايد الطلب المحلي المستمر على المنتجات الغذائية، وفاتورة واردات تتعلق بالمنتجات الفلاحية والغذائية وما تعلق بهما، فعندما ننظر إلى تلك الفجوة الكمية والسعرية، وكذا حجم التنوع الطبيعي، بالإضافة إلى إمكانية الزيادة في الإنتاج وبتشكيلات أكثر تنوعا عما تلك المعروضة في الجدول أعلاه، نقول أن للمقاولاتية الفلاحية فرصة زيادة المردودية الفلاحية بشكل ذكي(استخدام التكنولوجيا)، مع إعطاء الحلول من قبل المقاول الفلاحي عبر الابتكار الفلاحي الذي يأخذ من الفرصة المتواجدة ببيئته مؤسسة ناجحة على المدى الطويل، ذلك عبر التحسين المستمر لعناصر الانتاج.

الجدول 02. تطور عدد رؤوس الماشية للفترة 2015-2019 (الوحدة: ألف رأس)

النوع	2015	2016	2017	2018	2019
البقر	2 150	2 081	1 895	1 816	1 781
الضأن	28 112	28 136	28 394	28 724	29 429
الماعز	5 014	4 935	5 008	4 909	4 986
الخيل	42	45	47	46	49
الخيول الأخرى	143	133	114	101	103
الجمال	362	379	382	417	417

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 1962-2020، صفحة 189)

هناك تنوع في الإنتاج الحيواني حسب ما هو وارد في الجدول رقم (02)، ناهيك عن ما هو متوفر في شعبة اللحوم البيضاء المنجرة من شعبة الدواجن، والذي يعرف حالة من التذبذب في الانتاج بالزيادة او بالنقصان خلال فترة الجدول، كما أن المردودية الإنتاجية ضعيفة مقارنة بما يحتاجه المستهلك النهائي أو الصناعي، هذا التنوع الإنتاجي بمعية الإمكانات الطبيعية وغيرها المتوفرة تعطي فرصة مهمة أمام المقاول الفلاحي الذي يبتكر في هذا المجال قصد تحقيق التنوع العمودي والأفقي بمردودية أكبر وبتكلفة أقل، بغية تأمين الغذاء ذو الصلة باللحوم الحمراء والبيضاء وكل ماله صلة بهذه الشعبة.

الجدول 03. المساحات الصالحة للزراعة خلال مواسم الفترة 2015-2019 (الوحدة 1000هكتار)

النوع/السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	2 686	2 211	2 373	3 109	3 187
البقول الجافة	85	77	100	112	119
السباخة	511	511	502	509	533
الزراعات الصناعية	33	33	33	36	38
كلأ اصطناعي	797	1 008	925	619	687
كلأ طبيعي	238	243	227	259	274
الكروم	71	70	-	-	61
الحمضيات المغروسة	67	66	-	-	-
الحمضيات المنتجة	60	58	61	63	64
الزيتون	407	424	-	-	-
التمور	167	167	-	-	-
التين الطازجة	43	42	-	-	-
فواكه (الحبوب والنواة) المغروسة	246	244	-	-	-
فواكه (الحبوب والنواة) المنتجة	202	206	193	176	178

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:(الديوان الوطني للإحصائيات، 1962-2020، صفحة 188)

حسب ما هو وارد في الجدول رقم (03) هناك تقسيم للمساحات المستصلحة المخصصة لإنتاج منتجات نباتية موجهة للاستهلاك النهائي والصناعي، التي تعرف تزايد مستمر في الاستصلاح خاصة فيما يتعلق بكل من الزراعات الاستراتيجية كالحبوب على اختلاف أنواعها، والأخرى الموجه للكلأ الصناعي، الطبيعي والسباخة، أما فيما يتعلق بالبقول الجافة، الزيتون والزراعات الصناعية كانت حصتها ضئيلة بالمقارنة بأهميتها والإمكانات المتوفرة الطبيعية وأخرى، وقصد تغطية الاستهلاك المحلي من تلك المنتجات الفلاحية والتوجه نحو المستهلك الدولي بغية تخفيض فاتورة الواردات وإحلال هذه الأخيرة بالمنتج المحلي وزيادة الصادرات في المقابل، من خلال منهاج المقاولاتية الفلاحية خاصة في ظل الإمكانات الفردية الممتدة إلى العائلة او في إطار الدعم المادي والمعنوي المقدم من قبل الدولة مثل منح القروض الفلاحية على اختلافها، والأراضي في سياق الاستصلاح ضمن قوانين مختلفة أصدرت في هذا المجال، مثل ما ورد في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 نوفمبر 2022 المتعلق بكيفيات وإجراءات تقديم المحيطات للاستصلاح ضمن إطار الامتياز حسب ما هو جاري في المادة: 11 منه التي أشارت إلى إنشاء منصة رقمية على مستوى **"الديوان الوطني للأراضي الفلاحية"** والتي تقدم على مستواها معطيات عن الاستثمار الفلاحي والأراضي المتوفرة وكيفية الحصول عليها، لأجل إظهار أهمية وتطوير الأقطاب الفلاحية من خلال تحسين وتطوير المؤسسات المصغرة، بناءا على مؤهلات وقدرات طالب الاستصلاح، بمعية النظر إلى مصدر التمويل ومعطيات أخرى تتعلق بمصداقية الفكرة، قابلية تطبيقها وإمكانية التوسع فيها بفضل التحسين المستمر مثل ما أشارت إليه المادة: 14 منه.(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2022، الصفحات 25-27).

الجدول 04. أهم الصناعات التحويلية والغذائية خلال الفترة 2015-2020

النوع/السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدقيق (10^3 قنطار)	5 506,6	5 882,8	7 057,1	7 614,4	7 915,1	7 713,3
سميد (10^3 قنطار)	3 846,9	4 126,5	4 965,0	4 648,7	4 516,9	4 984,9
عجائن (10^3 قنطار)	2.2	2.0	6.4	25.5	48.6	126.3
الأجبان (طن)	4 991,9	5 001,6	4 375,0	4 464,5	4 804,8	5 215,0
زبدة وسمن (طن)	2 718,4	3 286,2	2 478,4	1 916,7	2 243,6	1 420,9
مشتقات حليب (10^3هكتولتر)	321,4	308,6	275,8	284,1	391,1	409,6
علف الماشية (10^3 طن)	378,5	406,6	332,0	346,8	380,4	355,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:(الديوان الوطني للاحصائيات، 1962-2020، صفحة 209)

هناك تنوع في إنتاج الصناعات الغذائية، وتذبذب في الإنتاج بين الزيادة والنقصان بوتيرة ضئيلة حسب ما هو وارد في الجدول رقم (04)، ناهيك عن المنتجات الغذائية الأخرى غير مدرجة في المعطيات خلال فترة الجدول، هذا التنوع يعطي فرصة للمقاول بإنشاء مشروع مقاولاتي في ذات تخصص تلك المنتجات الواردة في الجدول أو أخرى من خلال الابتكار والابداع الذي يسد حاجة معبر وغير معبر عنها من قبل المستهلك (ثقافة المستهلك)المطروحة في السوق بمعية مخرجات التكنولوجيا الحديثة، ناهيك عن تلك المؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي التي توفر لها المواد الأولية كمدخلات لمؤسسات الصناعات الغذائية التحويلية بكلفة اقل من تلك المستوردة من جهة وداعمة للمؤسسات المحلية من جهة أخرى، مع مراعاة بطبيعة الحال الجودة في المدخلات عمليات التحويل والمخرجات، ومن ثم تحقيق نسب متقدمة في توفير الأمن الغذائي وبشكل مستدام.

الجدول 05. قيم صادرات وواردات المواد الغذائية لسنة 2018-2023 (مليون دولار)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023 / الثلاثي الأول والثاني
الواردات	8199	7694	7723	8877	10369	4966
الصادرات	373	408	437	576	269	154

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(بنك الجزائر، 2018-2023)

عرفت فاتورة الواردات للمنتجات الغذائية تذبذب بين النقصان والزيادة، كما وصلت فاتورة الاستراد خلال الثلاثيين الأول والثاني إلى 4966 مليون دولار، في مقابل زيادة في الصادرات خلال الفترة 2018-2021 لتنتقل من أصل 373 مليون دولار سنة 2018 إلى 576 مليون دولار سنة 2021، لتعاود الانخفاض سنة 2022 إلى 269 مليون دولار، وفي سنة 2023 حققت الصادرات في مجموع الثلاثيين الأول والثاني 154 مليون دولار، حسب الظاهر في الجدول رقم (05).

سجلت الواردات من المواد الغذائية سنة 2022 ما نسبته 26% من أصل واردات السلع، والتي مثلت أكبر زيادة بمقدار (+1492) مليون دولار خلال فترة الجدول رقم (05) أعلاه، بحيث كان النصيب الأكبر من تلك الزيادة لصالح منتج الحبوب بمقدار (+1228) مليون دولار، في حين بلغت نسبة الصادرات من المواد الغذائية ككل سنة 2021 12.56%، بينما سجلت انخفاض سنة 2022 إلى 4.51% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.(بنك الجزائر، 2023، الصفحات 87-88)، وفي سنة 2019 عرفت فاتورة الواردات من الحبوب التي تمثل 34.15% من أصل الواردات من المواد الغذائية والتي تعتبر نسبة معتبرة انخفاضا بمقدار 290.34 مليون دولار أي بنسبة 12.06% مقارنة بسنة 2018، بحيث يرجع هذا الانخفاض إلى ترشيد الاستراد في ذات المنتج المقابل للاحتياج الوطني المرسم بـ4 مليون طن بدلا من 6.2 مليون طن سنويا في ذات الفترة.(وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2019)

ووفقا لما ذكر سابقا حيال الإنتاج المحلي على اختلاف أنواعه، وما عرض من قيم لفواتير الاستراد للمواد الغذائية خاصة فيما يتعلق بالحبوب، نجد ان هناك فجوة غذائية لابد من تغطيتها عبر مؤسسات ذات طابع مقاولاتي تقوم بإحلال منتجاتها عن تلك المستوردة خاصة في مجال الحبوب، البقوليات وغيرها من تلك التي توجه إلى الصناعات الغذائية التحويلية، باستخدام الموارد المالية، الطبيعية المتاحة والمورد البشري الممثل في المقاول الفلاحي الذي يعتمد أساسا على الفرص المتواجدة ببيئته، والابتكار الفلاحي انطلاقا من المهارات التي يكتسبها من ثقافته المقاولاتية التي تمنحه الريادة والتميز في أدائه الشامل.

الجدول 06. تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بين 2019-2023

السنوات		2019	2020	2021	2022	2023
فلاحة	قطاع خاص	7275	7447	7827	8241	8322
	قطاع عام	93	93	82	82	71
هيدروليك، الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	قطاع خاص	3032	3088	3197	3326	3369
	قطاع عام	03	02	02	02	54
أشغال عامة، البناء، هيدروليك	قطاع خاص	188275	191438	197925	201796	204438
	قطاع عام	15	16	12	13	82
الصناعات التحويلية	قطاع خاص	102055	104529	108689	112893	115921
	قطاع عام	73	69	73	70	14
الخدمات	قطاع خاص	358936	371555	391933	415833	430719
	قطاع عام	60	59	56	57	02
مؤسسات قطاع الفلاحة العام والخاص		7368	7540	7909	8323	8393
نسبة نشاط الفلاحة إلى إجمالي الأنشطة %		1.12	1.11	1.11	1.12	1.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:(وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2018-2023)

هناك تزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الفلاحة الخاص بوتيرة ضعيفة يقابلها انخفاض في القطاع العام بذات النشاط، انتقالا من مجموع 7368 سنة 2019 إلى 8393 سنة 2023 بفارق 1025 مؤسسة في القطاعين العام والخاص، وبمعدل متزايد 256 مؤسسة لكل سنة من سنة 2019 إلى 2023، كما أنه لم تراوح نسبة المؤسسات الفلاحية في القطاعين العام والخاص إلى إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين 1.12%، حسب ما هو وارد في الجدول رقم (06)،

وعندما ننظر إلى نسبة المؤسسات في قطاع الخدمات التي وصلت خلال سنة 2023 إلى 56.45%، نجد أن تعداد مؤسسات القطاع الفلاحي ضئيل جدا عند مقارنته بالقطاعات الأخرى من جهة، وما هو منتظر من زيادة عددها والمطلوب منها مقارنة بما هو متاح من موارد طبيعية، الدعم المالي والمعلوماتي، وجهود أخرى قصد تحقيق الأمن الغذائي عبر المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي أو الصناعات التحويلية الغذائية ضئيل جدا من جهة أخرى، الأمر الذي يفتح الباب أمام المقاولاتية في القطاع الفلاحي.

الجدول 07. توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط من 2014 إلى 2019 الوحدة (بالآلاف)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
فلاحة	899	917	865	1102	1066	1083
صناعة	1290	1377	1465	1493	1435	1451
بناء وأشغال عمومية	1826	1776	1895	1847	1774	1890
تجارة وخدمات	6224	6524	6620	6417	6726	6858

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:(الديوان الوطني للاحصائيات، 1962-2020، الصفحات 79-87)

الشكل 01. معدل (%) البطالة حسب الشهادة المكتسبة من 2014 إلى 2019

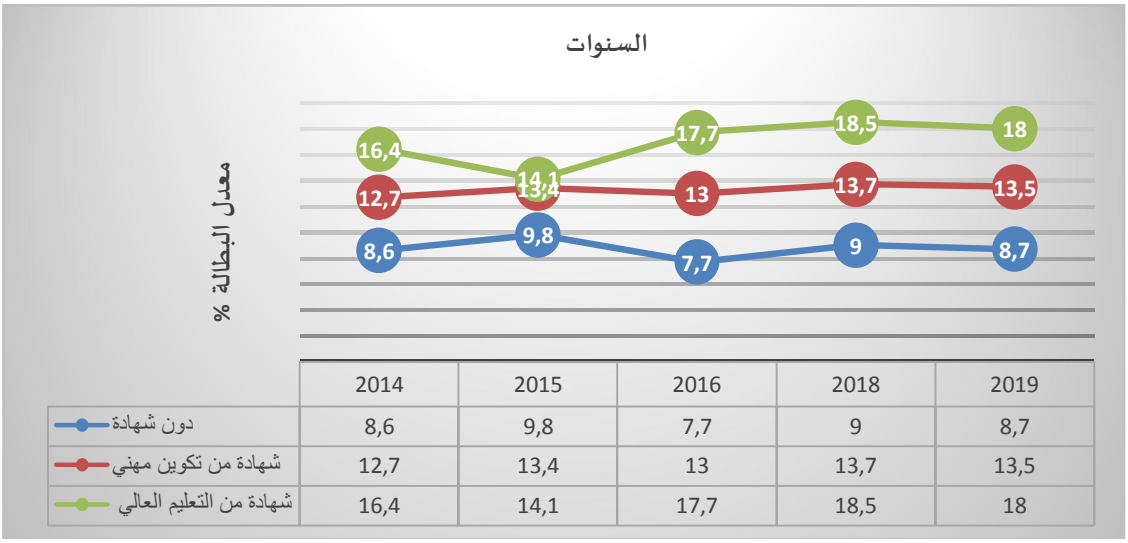

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:(الديوان الوطني للاحصائيات، 2014-2019)

من خلال الجدول رقم (07)، والشكل رقم (01) أعلاه المتعلقين بتوزيع المشتغلون حسب نشاط القطاع ومعدل البطالة حسب الشهادة المكتسبة على التوالي، يتبين أن أعلى معدلات البطالة من نصيب خريجي التعليم الجامعي، يليها خريجي التكوين المهني إلى المواطنين دون الشهادتين سابقتي الذكر، وذلك يمكن أن يرجع إلى شح الوظائف في سوق العمل مقارنة بعدد الطلبات على الوظيفة بالنسبة لخريجي التعليم الجامعي، كما نجد أن عدد الذين يشتغلون بالفلاحة اقل من أولئك الذين يشتغلون في القطاعات الأخرى خاصة قطاع التجارة والخدمات، رغم ان قطاع الفلاحة يعتبر مصدر مهم لسوق العمل، ولأجل الرفع من مستوى الكفاءة الفلاحية وتأهيل المورد البشري لذات الغرض، يستوجب إرشاد وتوجيه حاملي شهادة جامعية من اختصاص الفلاحة والصناعات التحويلية مع كفاءات اخرى، من أجل صناعة المقاول الفلاحي المؤهل لإنشاء مقاولاتية فلاحية ضمن الأطر التي رسمتها الجهات الوصية عبر حاضنات الأعمال ودور المقاولاتية وغيرها، على غرار آليات الدعم والتحفيز التي وفرتها الدولة لأجل تحقيق تنويع في منتجات الفلاحة والصناعات الغذائية التحويلية، ومن ثم أمن غذائي.

2.3 مبررات الاهتمام بالمقاولاتية ضمن القطاع الفلاحي

سنحاول من خلال الآتي تبيان أهم المبررات التي لها صلة بالمقاولاتية ضمن القطاع الفلاحي من أجل:(غربي ، 2008، الصفحات 43-50)

تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية وغيرها على المستوى المحلي والتي تتماشى مع النمو الديموغرافي، الاحتياجات المختلفة والسلوك الرشيد للاستهلاك، والانتقال بالفائض منها إلى الصناعات الغذائية التحويلية بالإضافة إلى التصدير، والتخلص من التباعية الغذائية من خلال الأمن الغذائي؛

تحقيق تنوع في إنتاج الغذاء نباتي أوحيواني، بأسعار مقبولة تقابل جودتها وأقل من تلك المستوردة، على أساس تحقيق التنوع المادي من المنتجات والمالي في الدخول من جهة، وتدنية مستوى الفجوة الغذائية إلى أدنى مستوى من جهة أخرى ؛

الحفاظ على العملة الصعبة عبر إحلال جزء كبير من المنتجات المحلية الموجهة للاستهلاك النهائي أو الصناعي بالمستوردة من جهة والعمل على التصدير من جهة أخرى، قصد حماية وجلب العملة الصعبة للاستفادة منها في استثمارات فلاحية وأخرى؛

تعتبر المقاولاتية الفلاحية مصدر لاستقطاب اليد العاملة خاصة بعد اعتمادها على الابتكار الفلاحي الذي يوسع من أنشطتها الأفقية أو العمودية او معا، قصد رفع الإنتاجية او إدخال تشكيلات جديدة مغايرة لسابقتها؛

تشكل بعض مخرجات المقاولاتية الفلاحية مصدر مهم للصناعات الغذائية التحويلية، أو غير غذائية كالحلفاء الطحالب والخشب، وغيرها، هذا ما يشكل فرصة يمكن أن تحول إلى مشروع مقاولاتييساهم في تحقيق الأمن الغذائي وغيره؛

تشكل إيرادات الفلاحة المالية مصدر مهم في تشكيل رأس مال يوجه للاستثمار في ذات القطاع وتطويره إلى إمكانية استثماره في قطاعات أخرى لها صلة بالقطاع الفلاحي كتربية المائيات أو الصناعات الغذائية التحويلية وغيرها، كما يمكن استثمارها أيضا في قطاعات أخرى ؛

إسهام هذا النوع من المؤسسات في تخفيض فاتورة الواردات من المنتجات الفلاحية، في مقابل تحصيل إيرادات مالية ومكاسب معنوية ضمن آلية التصدير، ومن ثم التحسين في قراءات الميزان التجاري والمدفوعات في حالة الحركية المادية وغير المادية للمنتجات والخدمات الفلاحية أو تدفقها؛

تساهم المقاولاتية الفلاحية في تنشيط قطاعاتأخرى مثل صناعة آلات الفلاحية وإنتاج الأسمدة العضوية وغير العضوية، الإنتاج النباتي والحيواني كمادة أولية توجه للصناعة الصيدلانية، الطبية، الصناعات الجلدية، النسيجية، الخشب وغيرها؛

لم يقتصر الأمن الغذائي على توفير الغذاء بشكل مستمر للسكان فقط، وإنما له صلة أيضا بالأمن الوطني ليمتد أيضا إلى الإقليمي، إذ تلعب المقاولاتية الفلاحية دورا في الحد من تلك المخاوف من خلال تجنب الاضطرابات على اختلافها.

3.3 المقاولاتية ورفع الكفاءة الفلاحية ضمن تحقيق الأمن الغذائي

بغية تحقيق الأمن الغذائي وجب التركيز على الكفاءة الفلاحية التي تعتمد أساسا على مدخلات عدة منها ما يتعلق بالجانب المادي والاجتماعي وأخرى مرتبطة بالاقتصادية بالإضافة إلى التكنولوجية، وكما هو معلوم ان الكفاءة لها ارتباط بالإنتاجية، بمعية الفعالية المفضيان إلى أحسن أداء، لذلك نقول بأن الكفاءة الفلاحية لها صلة بالكفاءة الإنتاجية عند مقارنة النتائج بما أتيح من مدخلات من عناصر الإنتاج، وأيضا الكفاءة الاقتصادية التي عنيت باغتنام تلك الفرص الممكنة لأجل تلبية مختلف الحاجات في ظل قلة الموارد، الأمر الذي جعلها تعتمد أساسا على الكفاءة الفنية أو التقنية التي تعتمد بدورها على تقنيات الإنتاج، بمعية الكفاءة التخصصية أو ما تسمى بالسعرية التي تأخذ بعين الاعتبار مستوى أسعار المدخلات والمخرجات التي تتأثر حقيقة بما هو متداول من أسعار في السوق.(عمار، 2021، الصفحات 19-25).

على إثر ما ذكر آنفا يمكن القول بأن اختيار الفرصة الممكنة على مستوى البيئة الفلاحية، مع اختيار الموارد بشكل أمثل لجعلها مدخلات المؤسسة الفلاحية، لها مخرجات تتواءم ومتطلبات المستهلك من حيث السعر، الكمية والجودة، يتطلب أيضا مقاول فلاحي يقتنص تلك الفرصة في حضور ما يسمى بالابتكار الفلاحي.

وعلى إثر ذكر المقاول الفلاحي أردنا التنويه بالمحددات التي لها صلة بهذا العون الاقتصادي المهم (المقاولاتية الفلاحية) في تحقيق الأمن الغذائي، التي تقوم على المحددات الفردية المتعلقة بشخص المقاول الفلاحي وكيف يمكن صناعته حتى يصبح قادرا على إدارة مؤسسته، ضمن محددات بيئية تفرز فرص لها شأن في تحفيز ذلك المقاول الفلاحي في خضم شروط اقتصادية، اجتماعية وبيئية تختلف باختلاف الزمان والمكان الذي يتواجد فيه.(معاريف و حبالي، 2021، الصفحات 148-149).

ولأجل النهوض بالقطاع الفلاحي من منطلق المقاولاتية الفلاحية بغية تحقيق الأمن الغذائي، وجب النظر إلى توجيه الشباب إلى الفلاحة من خلال إكسابهم ثقافة المقاولاتية الفلاحية قصد إبراز فيهم نية المقاولاتية أو تلك الروح التي تحفزهم وتدفعهم نحو إقامة مؤسستهم، المتأتية من عدة نظريات من بينها نظريتي السلوك المخطط والأخرى المسماة بـ: الحدث المقاولاتي المعتمدتين من طرف عدة باحثين والمرتكزتين على: العوامل الشخصية، التعليم والتدريب المقاولاتي، الموقف المقاولاتي، الفعالية الذاتية بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية، (عليلي و ماحي، 2019، الصفحات 387-389)، بحيث ترتكز العوامل الشخصية على جل المتغيرات الثقافية الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها التي تحيط به، مولدة فيه تأثيرات سلبية، أو إيجابية أو وسيطيه تحرك فيه الرغبة إلى القدرة على الفعل أو السلوك المقاولاتي محاولا تغيير نمط حياته نحو الأفضل بواسطة مؤسسة ذات طابع مقاولاتي.(قوجيل ، 2022، الصفحات 298-299)

أما فيما يتعلق بالتعليم المقاولاتي الذي يزود الخريجين من الجامعة، مراكز التكوين المهني وغيرهما من المؤسسات التعليمية التي تعنى بإكسابهم مهارات ومعرفة تجعلهم محفزين وقادرين على العمل المقاولاتي من خلال مقررات دراسية على مستوى الجامعة، جامعة التكوين المتواصل وغيرهما، بالإضافة إلى الأيام التحسيسية والندوات إلى الملتقيات والمؤتمرات ومخرجات العملية البحثية من الدوريات والكتب إلى الأطاريح وما شابه ذلك كالأسبوع العالمي للمقاولاتية، أما فيما يتعلق بالتدريب المقاولاتي نجد أن هناك سبل عدة يصقل بها الطالب ذاته، لأجل ذات الاتجاه وتقريبه من المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حين يلعب أدوارا حقيقية يكون بها نفسه ويتدرب عليها في آن واحد،(بن الشيخ، 2017، الصفحات 282-283).

كما صدر في ذات السياق وحرصا على مرافقة، دعم وتحسين المهارات لدى الخريج الجامعي وإكسابه معارف يوظفها في ابتكار أفكار جديدة متجددة وقابلة للتجديد عبر قنوات بحثية أريد لها أن تحتضن في مؤسسات ذات طابع مقاولاتي وناشئة مثل ما جاء به القرار رقم 1244 المؤرخ في 2022/09/25 المتضمن إنشاء "لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال"(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، صفحة 889)، والقرار 1275 المؤرخ في 27 /2022/09 الذي "يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية –مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي"(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، صفحة 927)، والذي يمكن من إيجاد جيل من الخريجين لهم فكر مقاولاتي بمعية القدرة والرغبة نحو هذا الطريق من أجل تكوين مؤسسات ناشئة لها دور في إيجاد الثروة وتنميتها وكذا تحرير مناصب شغل جديدة تتماشى والمعطيات البيئية المتغيرة، ذلك عبر قنوات الإبداع ولابتكار وتجسيد مخرجات البحث العلمي والمهارات العلمية المكتسبة المولدة للتكنولوجيا التنظيمية والتقنية التي تعتبر إحدى أهم عناصر الإنتاج المعتمد والمعول عليها، والتي لها أيضا دور في حلحلت المشاكل التنظيمية، التقنية والرقمية الحالية والمستقبلية وتقديم القيمة المضافة لمحيطها الاقتصادي كالقطاع الفلاحي مثلا ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى ما جاء به "المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي" في ميدانه السادس الناص على تقريب الجامعة من محيطها الاجتماعي والاقتصادي الذي يعتبر أحد الأدوات الحديثة الخاصة بالجامعة لتقوية علاقة الجامعة مع محيطها خاصة في المجال الفلاحي(منصوري و آخرون، 2019، صفحة 100)، بالإضافة إلى إنشاء "دار المقاولاتية" لأول مرة بجامعة قسنطينة سنة 2007، تأتي بعد ذلك جامعات أخرى تحتذي بنفس التجربة سنة 2013 لتعمم الفكرة عبر كافة جامعات الوطن سنة 2014 لتصبح بذلك نقطة لقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من أجل بعث الأفكار الإبداعية واستثارتها في وسط الطلاب الجامعيين، مع توليد الرغبة وروح المقاولاتية لديهم حتى يتسنى تحويلها إلى مؤسسات ذات طابع مقاولاتي وناشئة قصد إعطاء نفس جديد للتنمية المستدامة من جهة وإعطاء حلول أخرى تخفض من حدة البطالة وخدمة المجتمع ومن ثم تحسين جودة الخدمة التعليمية والبحثية، لتكون بذلك إحدى السبل لبعث فكرة المقاولاتية الفلاحية في أوساط الطلبة.(بوطورة و آخرون، 2019، صفحة 189).

تقديم أشكال عدة من الدعم والمرافقة على غرار التمويل من طرف البنوك ذات الصلة، أو آليات التمويل والتحفيز الموجهة للفلاحين مثل: "القرض الموسمي الرفيق"، القرض الاستثماري التحدي"، المنطوية تحت مسمى "قرض الرفيق"، و"قرض التحدي" وغيرها، بالإضافة إلى الإرشاد الفلاحي وغيره المقدم في مختلف الشعب من خلال الأداة الرقمية وغير رقمية، عبر عدة مديريات من بينها "مديرية التكوين الفلاحي والبحث والابتكار" التي تضم هي الأخرى عدة مديريات من بينها "المديرية الفرعية للابتكار والمقاولاتية الفلاحية" والتي تنظر في تحديد مختلف الاحتياجات التي تعنى بترقية ونشر الابتكار الفلاحي لصالح المؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية التحويلية، مع تجنيد الكفاءات والموارد لأجل تنفيذ أنشطة المقاولاتية الفلاحية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)، (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2022، صفحة 16).

كما توجد هنالك آليات دعم، مرافقة وتحفيز أخرى على غرار "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، « ANGEM »،"الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، « CNAC »،"الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، « ANDI »، "صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،« FGARPME»، "صندوق ضمان قرض الاستثمار"،« CGCI»، نجد "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، « NESDA»، تساهم في إنشاء مؤسسات في مختلف الأنشطة منها النشاط الفلاحي وهي ضمن الجهود التي تبذلها الجهات الوصية الرامية إلى النهوض بقطاع الفلاحة، وفي خضم هذا الدعم المالي والمرافقة تقدم تلك الوكالات كذلك امتيازات وتحفيزات جبائية وإعفاءات جمركية مختلفة حسب النشاط والحالة لصالح تلك المؤسسات التي ثبت أنها مؤهلة للاستفادة من تلك الامتيازات، من اجل تشجيع العمل المقاولاتي قصد تحقيق التنويع والاقلاع الاقتصادي ضمن عدة أنشطة من بينها الفلاحة(تلخوخ، 2022، الصفحات 86-92)، (بن لحرش، 2020، الصفحات 290-291).

من أجل المحافظة على المقاولاتية الفلاحية، المقاولون وخبرتهم في ذات المجال وجب التركيز أيضا على التسويق الفلاحي الذي يقصد به: "مجمل الأنشطة المتعلقة بتحويل، تخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي محليا ودوليا" (بوفنش، 2019، صفحة 126)، بحيث يهدف التسويق الفلاحي إلى الرفع من مستوى الأداء التسويقي للمنتجات الفلاحية على المستوى المحلي والدولي، التوفيق إلى حد بعيد بين العرض والطلب من حيث الكمية، السعر والزمن، بالإضافة إلى تجميع المنتجات الفلاحية ضمن نقاط معروفة من المنتج مرورا بقنوات التوزيع بعد تعبئتها وتوضيبها قصد توزيعها وإيصالها إلى المستهلك النهائي أو الصناعي المحلي أو الدولي.(دحو، 2016، الصفحات 171-172).

وبغية تحقيق هدف التسويق الفلاحي وجب التركيز على المزيج التسويقي الفلاحي الذي يركز على المنتج الفلاحي وكل ما ينجر عنه من صناعات غذائية، من خلال بعث منتجات ذات جودة غذائية من عبر التقليل من استخدام الأسمدة المصنعة واحلالها بالطبيعية، وهكذا، ذلك باتباع الابتكار الفلاحي الدال على التكنولوجيا المفضية إلى الفلاحة الذكية، ذات الإنتاج الكثيف

وبالجودة المطلوبة، مع التركيز على السعر الذي يتماشى والتكلفة وجودة المنتج واعتبارات أخرى، بحيث يكون مقبول ومرضي للطرفين العرض والطلب، مع التركيز أيضا على التوزيع الذي يعتبر هو الأخر مهم جدا في العملية البيعية وتوصيل المنتج إلى المستهلك النهائي او الصناعي محليا او دوليا، بالإضافة إلى الترويج الذي يعرف لنا بالمنتج وجل المعطيات المتعلقة به من السعر، المكان، طبيعة المنتج، والتوقيت تواجده، بمعية معلومات أخرى يحتاجها الطالب عليه خاصة في ظل وجود التسويق الرقمي.(عزوني و بودي، 2019، صفحة 757).

كما يجب التركيز أيضا على الاستخدام الأمثل للمعلومة الفلاحية، سواء كانت متعلقة بتواجد عناصر الإنتاج، آليات الدعم، المرافقة والتحفيز، صناعة المقاول الفلاحي، معلومات عن الأسواق المحلية والدولية، احصائيات، نصوص قانونية وغيرها، ذلك حسب طبيعة النشاط وجودة المعلومة، الناتجة عن مصادر مثل المؤسسات المالية وأجهزة الدعم، التمويل والتحفيز وأخرى كـ: "الديوان الوطني للأراضي الفلاحية"، « ONTA »، الوزارات الوصية ذات الصلة عبر صفحاتها الرسمية، المديريات والهيئات التابعة لها، وغيرهم التي تتدفق منهم المعلومة لأجل اتخاذ على اساسها القرار السليم بعد عمليات التمحيص والتدقيق فيها.

كما يجب التركيز على رقمنة قطاع الفلاحة، قصد زيادة مستوى الشفافية من حيث التعريف بكل معلومة يحتاجها المستهلك حول المنتجات النباتية والحيوانية في إطارها الزماني والمكاني، الأمر الذي يجعلها توفر كم كبير من المعطيات والعروض وإيصال المعلومة حيالها، الأمر الذي يدفع إلى زيادة المنافسة ومن ثم جودة المعروض الفلاحي، وكذا الابتكار الفلاحي التقني والتنظيمي في ذات المجال.(بوسواك و آخرون، 2022، الصفحات 128-129)

إن الرقمنة على مستوى القطاع الفلاحي أخذت منحنى إيجابي تظهر من خلال اهتمام الوزارات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي والصناعات الغذائية التحويلية، كاستحداث منصات وبوابات رقمية على مستواها مثل "مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف" على مستوى البوابة الالكترونية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية « MADR »، التي تعنى بتطوير القطاع الفلاحي، من خلال نظام الاعلام عبر المنصات الرقمية، وعلى غرار تقديم المعلومات الإحصائية وكل ما له صلة بالقطاع، تقدم أيضا معلومات منبثقة عن دراسات استشرافية مدعومة بالتحليل، بمعية أنشطة أخرى، قصد تطوير الفلاحة بأنواعها، والتنويع في مخرجاتها على غرار الحالية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي.(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2022، صفحة 22).، فآلية الرقمنة لا تقتصر على الجانب الإداري وفقط، بل يتعدى إلى القائم على المقاولاتية الفلاحية قصد التواصل والاستفادة من المعلومات والارشادات الرقمية، بالإضافة إلى القيام بالتسويق الرقمي للمنتجات الفلاحية والبحث عن كل ما هو جديد في نشاط مؤسسته لأجل اكتساب مهارات ومكتسبات حديثة تساهم في الابتكار والابداع الفلاحي.

4. خاتمة

نتيجة لما عرض في خضم الدراسة، التي قدمنا من خلالها توضيح فيما يتعلق بمفهوم المقاولاتية الفلاحية الجديد على الأوساط الفلاحية والفكرية نتيجة لما لها من أدوار في تحقيق أهداف عدة على غرار المساهمة في الناتج المحلي والتنويع الاقتصادي، إلى سد إشكالية تؤرق دول عدة والتي تتمثل في الأمن الغذائي، فالملاحظ من تلك القيم الواردة في الجداول والشكل سابقا، نجد ان هناك تنويع في المخرجات الفلاحية على اختلاف أنواعها على خلفية ما هو متاح من موارد طبيعية والجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية لأجل النهوض بقطاع الفلاحة، وعند مقارنة تلك المخرجات بتلك الواردات من الغذاء على اختلافه والمنتجات الفلاحية والمنتجات ذات الصلة بها، وحجم الصادرات منها، بمعية تعداد المؤسسات في ذات النشاط، وزيادة السكان سنويا، تنوع الثقافة الاستهلاكية، نقول بأنه يجب التفكير مليا وجديا في سبيل المقاولاتية الفلاحية قصد تحقيق التنويع في المخرجات الفلاحية والصناعات الغذائية، ومن ثم التنويع في مصادر الدخل والأمن الغذائي.

تبعا لما قدم، وبغية تحقيق الأمن الغذائي عبر المقاولاتية الفلاحية نقترح التركيز على:

- تحديد المهارات الواجب توافرها في المقاول الفلاحي من أجل صناعة هذا الأخير من خلال إشباعه بالثقافة المقاولاتية في ذات النشاط، عبر عدة أدوات منها التعليم المقاولاتي والتدريبعلى طرق توليد الأفكار الإبداعية ؛
- تفعيل دور آليات المرافقة والتحفيز عبر دور المقاولاتية (مركز تطوير المقاولاتية)، حاضنات الأعمال، المشاتل، وغيرهم قصد إنشاء مؤسسات ذات طابع مقاولاتي وناشئة في النشاط الفلاحي؛
- التركيز على الابتكار والابداع الفلاحي قصد إدخالها للتطبيق مع التكنولوجيا الحديثة في جميع مداخل الإنتاج والتوزيع، المشاتل والبذور وما إلى ذلك، قصد الرفع من الكفاءة الإنتاجية والبيعية الفلاحية؛
- تعريف المقاول الفلاحي بهيئات الدعم، التمويل والمرافقة المختلفة بالجزائر، قصد الاستفادة من تلك الامتيازات المعروضة من طرفها، بغية توليد أفكار إبداعية فلاحية تحل مشكلة في السوق، ومن ثم الاستفادة من مخرجاتهاحيال الأمن الغذائي والتنويع في مصادر الدخل ؛
- محاولة تقديم تسهيلات جبائية أخرى، ومعلومات إرشادية حول تلك الامتيازات المعروضة سابقا، وآنيا خاصة في مجال المكننة الفلاحية لصالح المقاول الفلاحي قصد النهوض بالقطاع الفلاحي؛
- التطلع إلى الإنتاج التخصصي الذي يعنى بتوزيع الانشطة الفلاحية حسب التكتلات والتجمعات الفلاحية المكونة في شكل عناقيد من الإنتاج الفلاحي إلى الصناعات الغذائية التحويلية إلى التخزين والتوزيعحسب التخصص والمناطق ؛
- إرشاد المقاول الفلاحي نحو الطرق التسويقية المثلى لمنتجاتهم عبر آليات الاستشارة والمرافقة، طرق التعليب، التخزين، التسويق الرقمي للمنتجات الفلاحية، مع توفير البنى التحتية للنقل واللوجستيك للسلع الفلاحية محليا والفائض منها نحو التصدير عبر دور العرض شبكة الطرقات ووسائل النقل وغيرها؛
- إرشاد المقاول الفلاحي إلى المنتجات ذات الصلة بالصناعات الغذائية على غرار الطماطم، والأخرى الموجهة للحلويات، الشكولاطة، المكسرات الفواكه النادرة وغيرها، وأخرى موجه للإنتاج الطبي، الصيدلاني، وغيرها، ذلك حسب عناصر الإنتاج المتاحة، والثقافة الاستهلاكية لدى المستهلك؛
- التركيز من قبل المقاول الفلاحي على المعلومة الفلاحية، جودتها ووفرتها في آنها من قبل الوزارات والهيئات التي لها صلة بنشاط الفلاحة والصناعات الغذائية، حتى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشكل استباقي من قبل المستفيد منها؛
- التركيز على المنتجات الاستراتيجية من الحبوب ومشتقاتها، البقوليات بأنواعها، كلأ المواشي وما إلى ذلك من قبل مؤسسات عمومية وخاصة(مقاولاتية فلاحية)، من المشاتل والمخابر الموفرة لأحسن البذور، الإنتاج، التخزين والتوزيع؛
- عصرنة وتحديث الإنتاج الفلاحي بأنواعه النباتي والحيواني بشكل مستمر باستعمال تكنولوجيا حديثة كالذكاء الاصطناعي في الإنتاج، التخزين والتعليب وغيرها من الأدوات الحديثة من المدخلات إلى المخرجات، إضافة إلى إجراء بحوث علمية في مخابر ومراكز البحث العلمي، ومخرجات العملية البحثية في شكل ابتكارات فلاحية؛
- التوسيع من الساحات الموجهة للنشاط الفلاحي بالصحراء، الهضاب العليا، والساحلية وغيرها بما فيها المناطق الغابية ذات الإنتاج النباتي والحيواني، مع استغلالها بشكل أمثل؛
- الاستفادة من رقمنة القطاعات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي، خاصة قطاع الفلاحة، قصد توفير المعلومة ذات الجودة بأقل تكلفة، جهد ووقت لأجل اتخاذ القرار من قبل أصحاب المصلحة، كما يجب على المقاول الفلاحي الانخراط في العمل الرقمي للاستفادة من المعطيات وتحقيق قيم مضافة عن طريق الابتكار، بالإضافة إلى تسويق المنتجات الفلاحية رقميا.

5. قائمة المصادر والمراجع

chine, l., & balouli, h. e. (2017). *agricultural entrepreneurship in algeria prospective sterctural analysis using MICMAC method. MAAREF revue academique,* volume:12(number:23), 65-80.

lefilef, a., & mostefaoui, i. (2023). *Harvesting the benefits: how agripreneurial leadership drives innovation for sustainable Rural development in europe-A case study. journal of finance, investment and development,* volume: 08(01), 78-96

أسماء بلهتهات. (2024). *الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد*: 15(01)، 246-263.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (2022). المرسوم التنفيذي رقم 322-22 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. العدد: 63.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (2022). قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 نوفمبر لسنة 2022 الذي يحدد كيفيات وإجراءات منح المحيطات للاستصلاح في إطار الامتياز. العدد: 82.

الديوان الوطني للإحصائيات. (1962-2019). حوصلة إحصائية، الفصل:07 حول الفلاحة. تاريخ الاسترداد 14 01, 2024، من https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7_Agriculture1962_2020Ar.pdf

الديوان الوطني للاحصائيات. (1962-2020). الفصل 02: التشغيل. تاريخ الاسترداد 10 01, 2024، من حوصلة إحصائية: 1962-2020: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Ar.pdf

الديوان الوطني للاحصائيات. (1962-2020). حوصلة إحصائية، الفصل 09 حول الصناعة. تاريخ الاسترداد 14 01, 2024، من https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH9_Industri1962_2020Ar.pdf

أمال بوسواك، و آخرون. (2022). *واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر: الآليات والسبل. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي*، المجلد: 04(العدد: 02)، 125-134.

امين عليلي، و كلتومة ماحي. (2019). *محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سيدي بلعباس. مجلة إقتصاد المال والأعمال*، المجلد: 03(العدد: 03)، 384-405.

بنك الجزائر. (2018-2023). النشرة الاحصائية الربع سنوية: من 2018 إلى 2023 الثلاثي الأول والثاني،منه، تحت رقم: 55، 60 ،62، 63. تاريخ الاسترداد 03 01, 2024، من https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques/

بنك الجزائر. (سبتمبر, 2023). التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر. تاريخ الاسترداد 24 01, 2024، من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf

بوبكر الصديق بن الشيخ. (2017). *محددات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة. مجلة الباحث الاقتصادي*، المجلد: 05(العدد: 08)، 277-300.

بوبكر بوعافية. (2022). *المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية: -دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري-*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: المقاولاتية والتنمية المحلية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر.

حمزة خوازم، و سفيان خضير. (2018). *المقاولاتية الفلاحية كبديل إستراتيجي لتنويع الاقتصاد بالجزائر حالة: وادي سوف نموذجا. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، المجلد: 04(العدد: 01)، 241-267.

سعيد عمار. (2021). *محددات الكفاءة للمقاولة الفلاحية في الجزائر-دراسة عينة لمقاولي زراعة البطاطا في ولاية الوادي-*. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الادارة الاستراتيجية للمؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

سعيدة تلخوخ. (2022). *التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية. مجلة التنظيم والعمل*، المجلد: 10(العدد: 04)، 81-97.

سليمان دحو. (2016). *التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي*. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

صراح بن لحرش. (2020). *دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر -دراسة حالة: -ANGEM-CNAC-ANDI-ANSEJ. مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية*، المجلد: 07(العدد: 01)، 284-303.

عائشة بوتلجة. (2017). *التوجه نحو المقاولاتية الابتكارية في إطار القانون التوجيهي 17-02 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، المجلد: 01(العدد: 02)، 333-347.

عبد الحفيظ يحياوي. (2022). *القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020). مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد: 16(العدد: 01)، 488-509.

عبد الستار محمد العلي، و فايز جمعة صالح النجار. (2019). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد القادر بن شني، و عبد القادر لول. (2021). *مساهمة كفاءات المقاول في نجاح المقاولة الفلاحية دراسة حالة منتجي الزعفران في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، المجلد: 06(العدد: 02)، 222-242.

فاطمة بكدي. (2013). *إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة(2000-2012)*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد البيئة، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

فضيلة بوطورة، و آخرون. (2019). *دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية. مجلة الابداع*، 09(01)، 176-195.

فوزية غربي . (2008). *الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية*. أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقصاد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

مباركة جناد. (2023). *إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد: 14(العدد: 01)، 428-447.

محمد قوجيل . (2022). *محددات النية المقاولاتية للطلبة الجامعيين -دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة ورقلة -. مجلة الباحث*، المجلد: 22(العدد: 01)، 297-310.

محمد معاريف، و عبد المجيد حبالي. (2021). *محددات المقاولاتية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000-2019. مجلة مجاميع المعرفة*، المجلد: 07(العدد:01)، 146-161.

مريم عزوني، و عبد الصمد بودي. (2019). *توظيف استراتيجيات التسويق الزراعي لترقية المنتج الفلاحي في الجزائر شركة المراعي السعودية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد: 05(العدد: 01)، 754-766.

هاجر بوزيان الرحماني. (2022). *المقاولاتية*. الجزائر: العالم يقرأ للنشر والتوزيع.

هواري منصوري، و آخرون. (2019). *المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر كنموذج مقترح لتفعيل دور الجامعة في تنمية المحيط الاجتماعي والاقتصادي. مجلة الحوكمة، المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة*، المجلد: 01(العدد: 02)، 94-115.

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (2019). إحصائيات وحصائل. 24 01, 2024، من https://www.commerce.gov.dz/statistiques/cereales-baisse-de-plus-12-des-importations-durant-les-neuf-premiers-mois-2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). القرار 1244 الصادر في 2022/09/25 المتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال. تاريخ الاسترداد 29 01, 2024، من النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/bulletin-officiel-ar/

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2022). القرار 1275 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة- من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي. تاريخ الاسترداد 29 01, 2024، من النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/bulletin-officiel-ar/

وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (2018-2023). belletin d'information statistique de la PME, numéro:33-35-37-39-41-42. direction générale de la veille stratégique, des etudes et des systemes d'information. تاريخ الاسترداد 04 01, 2024، من https://www.industrie.gov.dz/

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). الإدارة المركزية. مديرية الإحصائيات و الرقمنة و الاستشراف. تاريخ الاسترداد 03 02, 2024، من https://madr.gov.dz/ministere/administration-centrale/

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). بوابة الخدمات الإلكترونية، القروض الفلاحية. 30 01, 2024، من https://madr.gov.dz/

وسيلة بوفنش. (2019). *التسويق الزراعي في الجزائر: واقعه وإستراتيجية تطويره. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، المجلد: 04 (01)، 124-134.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

محمد فرحي (2024). المقاولاتية الفلاحية كآلية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر - دراسة تحليلية. *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 15 / العدد 02-2024.